تلي في اجتماع عقد في ساحة مبنى الشركة، رفضها لقرار السلطات الاسرائيلية «الذي [يأتي] على خلفية سياسية تهدف الى تدمير المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتكريس واقع ضم مدينة القدس، واعطاء السلطة المحتلة حق السيادة على الأراضي العربية المحتلة». وأوضحت النقابة، في بيانها، ان القرار الاسرائيلي يعرِّض نصف عمال الشركة للفصل. ويعرض النصف الآخر لتقليص رواتبهم، وضرب مكتسباتهم التي حققوها خلال ٣٣ عاماً. وفي بيان آخر أصدرته النقابة، فيما بعد، جاء ان القرار الاسرائيلي ما هو الا «ترجمة لاتفاق اردني ـ اسرائيلي [ذي] خلفية سياسية، وان عمال شركة كهرباء القدس سيبذلون قصارى جهدهم لمقاومة هذا القرار وبشتى الوسائل. وأوضحت النقابة أن خطورة القرار الاسرائيلي تكمن في كون السلطات الاسرائيلية أعطت لنفسها السيادة الكاملة في تحديد مستقبل امتياز الشركة، مخالفة بذلك الأعراف والقوانين الدولية كافة، والتي تمنع السلطات المحتلة من اجراء تغييرات على الأوضاع والقوانين التي كانت سارية قبل وقوع الاحتلال. وان الهدف من ذلك هو تكريس واقع الاستيطان وضم مدينة القدس» (**المصدر نفسه**، ١٠ و ١٩٨٧/٨/١١).

الى ذلك، تحدثت مصادر اسرائيلية عن اتصالات اردنية ـ اسرائيلية، سبقت قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي. وقالت المصادر، ان القرار الاسرائيلي يندرج في اطار عملية التقاسم الوظيفي بين الاردن واسرائيل؛ وفي اطار الجهود التي يبذلها البلدان للنيل من تأثير دور منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة. اذ لم تكن السلطات الاردنية تنظر بارتياح الى الموقف القوي الذي كانت تتمتع به شركة كهرباء القدس، التي كانت تشكل مركز قوة لانصار م.ت.ف؛ وان خطة تصفية الشركة تتساوق، الى حد كبير، مع السياسة الاردنية الساعية الى تقليص مراكز القوة والتأثير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بما في ذلك القدس الشرقية. وتضيف المصادر قولها، ان مصير شركة كهرباء القدس كان، على الدوام، مسألة خلافية بين الاردن و م.ت.ف. حيث كان الاردن يطالب ادارة الشركة بعدم تزويد المستوطنات اليهودية بالتيار الكهربائي، بينما كانت م.ت.ف. معنية بشركة كهرباء قوية تحافظ على جميع مناطق امتيازها، بما في ذلك المستوطنات اليهودية، أيضاً (بنحاس عنباري، «تنسيق اردني ـ اسرائيلي لضرب نفوذ المنظمة»، **الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٨/١١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٠).

وقالت مصادر أخرى، ان الأيام المقبلة سوف تكشف عن «تورط وتدخل المراتب العليا الحاكمة، وذات الصلاحيات الرئيسية في الاردن، في... النهاية التي رسمت للشركة [العربية]. وسوف يتضح ان مراتب مسؤولة، بمن في ذلك ملك الاردن وشقيقه الامير حسن ورئيس الوزراء زيد الرفاعي، [قد] أجروا اتصالات مكثفة مع القدس، وانه جرى إرسال مندوبين سريين شاركوا في بلورة وصياغة هذه التسوية... الاسرائيلية» (طوبيا تسيموكي، «شركة الكهرباء العربية بين التسوية والتعقيد»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٨/١٨؛ نقلاً عن **دافار**، من دون ذكر تاريخ النشر).

وأكدت مصادر سبق ذكرها، انه تم، وللمرة الاولى، في تاريخ الاتصالات بين الاردن واسرائيل، تبادل رسائل بين الطرفين، وكان التبادل يتم في السابق من طريق موفدين من الضفة الغربية ينقلونها شفوياً الى الضفة الشرقية. على ان أهم هذه الاتصالات هو ما تم من طريق الوساطة الاميركية، بما في ذلك نقل الرسائل. ففي ما يتعلق بشركة كهرباء القدس، تسلمت اسرائيل مذكرة اردنية، أعربت فيها الحكومة الاردنية عن موافقتها على التسوية التي فرضتها اسرائيل على الشركة، وهي التسوية التي سبق ورفضها عمال وموظفو الشركة ونقابتهم، ما عدا البند المتعلق بتمديد فترة الامتياز؛ ففي هذا الاطار أعربت الحكومة الاردنية عن اعتقادها بأنه كان من المفروض تمديد فترة الامتياز المقلص مدة ٢٥ عاماً (بنحاس عنباري، «رسائل متبادلة بين اسرائيل والاردن»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٨/٢١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/٢٠).

تحول جديد

منذ وقوع عملية القدس، التي أطلقت عليها